9 قتلى من مسلحي النظام في قصف ليلي شمال سورية

6

تقديرًا للظروف الإقليمية والدولية السائدة

عمر الطبطبائي: طي صفحة الماضي بتفاصيله الشائكة والعمل تحت مظلة الدستور

عمر الطبطبائي

أكد النائب عمر الطبطبائي احترام الأحكام القضائية وضرورة العمل تحت مظلة الدستور، مشددًا على أهمية طي صفحة الماضي بتفاصيلها الشائكة من أجل مصلحة البلد.

وقال الطبطبائي في بيان أصدره تعليقًا على الأحكام الصادرة في قضية مجلس الأمة: في الوقت الذي سرنا كثيرًا حصول عدد من شباب هذا الوطن على أحكام بالبراءة أو الامتناع عن النطق بالعقاب، فإنه بقدر ذلك آلمنا صدور أحكام أخرى بالإدانة لإخوة لنا أصبحوا خارج وطنهم نتيجة لمواقفهم السياسية ومحاربتهم الفساد والمفسدين، وكون القضية التي أدينوا فيها كانت ردة فعل طبيعية من الشباب تجاه ما عاناه وطننا الغالي في تلك الفترة.

وأضاف «نلتمس الدوافع التي حملت هؤلاء الشباب لاتخاذ ذلك الموقف السياسي مدفوعين بالعوامل والحوادث السياسية التي كانت سائدة بالبلاد في ذلك الوقت والتي يعرفها الجميع».

وبين أنه «تقديرًا للظروف الإقليمية والدولية السائدة وما تشهده منطقتنا من عدم استقرار فإننا نتطلع جميعًا إلى طي صفحة الماضي ورأب الصدع ونبذ الخلافات بما يدعم وحدتنا الوطنية وتعزيزها والمحافظة على الاستقرار السياسي في البلاد تحت قيادة سمو أمير البلاد – حفظه الله ورعاه – وانطلاقًا من توجيهاته السامية وحنكته المعهودة وحرصه على مستقبل شباب هذا الوطن وازدهار وطننا الحبيب».

وأضاف «نؤكد مجددًا على احترامنا الكامل للسلطة القضائية وأحكام القضاء الكويتي، لكن استشعارنا لخطورة الموقف وانعكاسه السلبي على واقعنا السياسي والاجتماعي ولطي تلك الصفحة بتفاصيلها الشائكة ولحل هذه القضية لما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد يجعلنا نشدد على ضرورة العمل تحت مظلة الدستور، وحفظ الله الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه».

وصرفها لمن يرعاهم دون تأخير

المطيري يقترح صرف الأجهزة التعويضية والميزات المالية الشهرية لذوي الإعاقة

ماجد المطيري

أعلن النائب ماجد المطيري أنه تقدم باقتراح برغبة بأن تقوم الدولة بتنفيذ المطالب المشروعة للأشخاص ذوي الإعاقة بصرف الأجهزة التعويضية دون تأخير، وصرف الميزات المالية الشهرية لذوي الإعاقة ومن يرعاهم، وأيضًا بدء إجراءات سريان القانون على أبناء الكويتيات وغير محددي الجنسية.

ونص الاقتراح على ما يلي: نص الدستور الكويتي في المادة الحادية عشرة منة على أن « تكفل الدولة المعونة للموظفين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية « وبناء على ذلك صدر القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي تضمن حقوقًا لهذه الفئة ذات الاحتياجات الخاصة، تشمل الحقوق المدنية والسياسية والرعاية الصحية والاجتماعية، والخدمات التعليمية والتربوية والتدريب والتأهيل والاستخدام بالإضافة لمزايا وعفات ومخصصات في مجال التوظيف والتقاعد والقروض السكنية والأجهزة التأهيلية والتعويضية، مع مزايا خاصة الأشخاص الذي يرعون معاقين، رغم الأحكام الجيدة للقانون، إلا أن هناك مماطلة وتسويفًا في تنفيذه من قبل الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، الأمر الذي أفرغ القانون من تخبط وأثار استياء وعدم رضا المعاقين إلى الحد الذي دفعهم إلى تنفيذ اعتصام احتجاجًا على حرمانهم من حقوقهم التي كفلها لهم الدستور والقانون، ولإنصاف هذه الشريحة من المواطنين وحرصًا على الالتزام بالقانون وعدم تعطيله دون مبرر.

لذا فإنني أتقدم بـ« الاقتراح برغبة « التالي:

أن تقوم الدولة بتنفيذ المطالب المشروعة للأشخاص ذوي الإعاقة وتحديدًا:

1 – صرف الأجهزة التعويضية لذوي الإعاقة دون تأخير وترك الخيار لهم في اختيار الأفضل دون الزامهم بأجهزة بشركة أوجهه معينة وفق المادة (44) من القانون.

2 – صرف الميزات المالية الشهرية لذوي الإعاقة ومن يرعاهم والتي نص عليها القانون وبأثر رجعي قبل أو بعد قرارات التقييم.

3 – بدء إجراءات سريان القانون على أبناء الكويتيات وغير محددي الجنسية وفق المادة (2) من القانون.

4 – وقف إجراءات إعادة التقييم للحالات الحاصل أصحابها على شهادة إعاقة بعد 01/06/2012 م.

5 – إعادة تبعية اللجان الطبية الى مستشفيات وزارة الصحة كما كان الحال سابقًا، وتنشيط عمل اللجان الموقفة.

لحماية المواطنين من المشاكل كالسرقة والاحتجاز

الدلال: إنشاء موقع إلكتروني وحسابات بمواقع التواصل لتوعية الراغبين بالسفر

أعلن النائب محمد الدلال تقديمه اقتراحًا برغبة قال في مقدمته إنه عادة ما يزداد عدد المسافرين في فصل الصيف ويكثر سفر العائلات والمواطنين لمختلف البلدان بقصد السياحة وغيرها، وقد يتعرض العديد منهم إلى أنواع مختلفة من المشاكل كالسرقة والاحتجاز من قبل الشرطة أو الحصول على مخالفات من تلك الدول المستضيفة لهم وذلك بسبب جهل الكثير منهم بقوانين ونظم تلك الدول وعدم مراعاة البعض لها كذلك.

مما يؤثر على المواطنين بالدرجة الأولى من جهة كما يؤثر أيضًا على سمعة الدولة خارجيًا وصورتها أمام الدول المستضيفة وشعوبها من جهة أخرى، ناهيك عن المسؤوليات الجسيمة التي تقع على عاتق السفارات الكويتية في الخارج نتيجة لتلك المشاكل التي يقع فيها المواطنون بحسن نية. واستنادًا إلى ذلك فإنه من الضروري أن تقوم الدولة بالعمل على توعية المواطنين بما يختص بالتعليمات العامة للسفر إلى الدول المختلفة وذلك من خلال قيام وزارة الخارجية والجهات الاخرى المسؤولة في الدولة بحملة إعلامية توعوية وتثقيفية موسعة وإرشادية

محمد الدلال

للمسافرين يتشارك فيها العديد من القطاعات الحكومية وغير الحكومية لتوعية المواطنين بقوانين ونظم الدول المراد السفر إليها، والذي من شأنه أن يساهم في:

– حفظ أمن وحق المواطن خلال سفره.

– التسهيل على المواطن معرفة التصرف الصحيح والسليم في حالة حصول الحوادث في الدولة المستضيفة.

– إبراز الوجه الحسن « الصورة الحضارية للمواطنين « باحترامهم قوانين ونظم البلد المستضيف. – توفير وقت وجهد على سفارات الكويت في الخارج للتعامل مع الحالات الغير ضرورية أو غير المعنية فيها للمواطنين الكويتيين.

وطالب الدلال في اقتراحه بالآتي :

1 – قيام وزارة الخارجية بالتعاون مع سفارات الدول في الكويت التي يقصدها المسافرون، إضافة إلى التنسيق مع مؤسسات الدولة وعلى الأخص وزارة الإعلام والطيران المدني والخطوط الجوية الكويتية ووزارة التربية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالعمل على لقيام بحملة توعوية وإرشادية للمسافرين يتشارك فيها العديد من القطاعات المختلفة لتوعية المواطنين بقوانين ونظم الدول الأخرى المراد السفر إليها وأهم ما يجب معرفته أو تجنبه في تلك الدول وذلك عن طريق عمل إعلانات وإرشادات مكتوبة وكذلك بمختلف وسائل الإعلام والتلفزيون والإذاعة ومواقع التواصل الاجتماعي وفي المطارات والطرق العامة للمسافرين.

2 – دعم الممثلين الدبلوماسيين الكويتيين في السفارات بما يسهل أداءهم أدوارهم في دعم المواطنين عن طريق وضع ضوابط للتواصل وتسهيل توفير الخدمات والدعم المطلوب.

3 – إقامة موقع إلكتروني وإنشاء حسابات رسمية في مواقع التواصل الاجتماعي يعنى بتوجيه وإرشاد الراغبين بالسفر وفيه معلومات توجيهية بشأن الدول التي يتم زيارتها.

4 – التنسيق مع شركات حجوزات الطيران والمواقع الإعلامية المعنية بشأن السفر والسفريات للإعلان عن الحملة ودعمها، كذلك عن طريق وضع شاشات خاصة بالمطار والأماكن الحيوية والشوارع.

5 – عمل دورات تدريبية مجانية للتعرف على المناطق الجغرافية المختلفة لدول العالم التي يتم زيارتها وطبيعة سكانها وكيفية التعامل معهم ومع قوانين تلك الدول.

في تقرير لمجلس الأمة عن الحصاد البرلماني بالأرقام والإحصائيات

مناقشة رسالة من نائبين محبوسين بدور الانعقاد الثاني كان سابقة برلمانية

جدّد المجلس في 31 يناير ثقته بوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح

أصدر مجلس الأمة في 35 جلسة عادية وتكميلية وخاصة وافتتاحية وختامية عقدها مجلس الأمة خلال دور الانعقاد العادي الثاني عشرات القرارات، ووفق تقرير أعده مجلس الأمة تنشره « الوسط « على حلقات ، تنوعت ما بين التشريعات والاستجوابات والرسائل والتصديق على المضابط وطلبات المناقشة والتوصيات.

والى التفاصيل : جلسة 10 يناير 2018

وافق المجلس على إحالة الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة، إلى لجنة الجواب على الخطاب الأميري بعد أن انتهى المجلس من مناقشته.

استكمل المجلس مناقشة التقرير الحادي والستين للجنة المرافق العامة عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (33) لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت وانتهى إلى الآتي:

وافق المجلس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 33 لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت بموافقة 55 من إجمالي 55 وأحال المجلس مشروع القانون على الحكومة.

نظر المجلس طلب مناقشة حول رسالة النائبين د.وليد الطبطبائي ود.جمعان الحربش المحبوسين في قضية دخول المجلس والتي يطالبان فيها بالسماح لهما بحضور جلسات المجلس، وقد جرى نقاش شارك فيه بعض السادة الأعضاء وقرر المجلس الموافقة العامة على التوصية المقدمة من بعض الأعضاء باستعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإنجاز تقريرها بشأن الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة 20 من القانون رقم [12] لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وكذا باستعجال تقريرها بشأن استمرار صرف العلاوات الاجتماعية وعدم فصل الموظفين في القطاعين العام والخاص إلا بموجب حكم نهائي باتّ، على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال شهر. نظر المجلس تقريرين للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن: – التقرير الثاني عن الاقتراحات بقوانين في شأن منع تقاضي فوائد عن قروض المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. – التقرير الخامس عشر (بدلًا من التقرير الرابع) عن الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية.

وافق المجلس على تقريري اللجنة المالية من حيث المبدأ مع إحالتهما إلى اللجنة لمزيد من الدراسة مع الاستعانة بشركة حيادية خارجية متخصصة في الحسابات الاكتوارية وبعد أن تفتح مؤسسة التأمينات الاجتماعية حساباتها وكل أوراقها وكتبها للشركة، على أن تقدم اللجنة المالية تقريرًا لمجلس الأمة خلال ثلاثة أشهر.

جلسة 23 يناير 2018

وافق المجلس على طلب وزير المالية باستبدال كلمة تكليف الحكومة، بالطلب من الحكومة في رسالة السيد العضو رياض العدساني التي يطلب فيها تكليف الحكومة إعداد تقرير حول حساب العهد والأرباح المحتجزة والديون المستحقة خلال مدة أقصاها شهر التي وافق عليها المجلس بجلسة 9 يناير 2017.

وافق المجلس على اقتراح السيد رئيس مجلس الأمة بتقديم نظر الاستجوابات على ما عداه من بنود وتأجيل بند الرسائل وغيره من البنود الواردة في جدول الأعمال إلى جلسة الأربعاء التكميلية.

ناقش المجلس الاستجواب الذي قدمه النواب الحميدي السبيعي وخالد العتيبي ومبارك الحجرف في 11 يناير الجاري إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح المتضمن خمسة محاور .

وفي نهاية النقاش قدم عشرة من الأعضاء طلبا بطرح الثقة بموجب المادة [143] وهم: شعيب المويزري وصالح عاشور وعادل الدمخي ود.عبد الكريم الكندري ومحمد هايف والحميدي السبيعي وخالد العتيبي ومبارك الحجرف ونايف المرداس وعبد الله فهاد.

وافق المجلس على عقد جلسة خاصة يوم الأربعاء الموافق 31 من يناير 2018 الجاري للنظر في طلب طرح الثقة.

افتتح السيد رئيس مجلس الأمة رئيس الشعبة البرلمانية اجتماع الجمعية العامة للشعبة البرلمانية لدور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الخامس عشر، وقد انتهت إلى القرارات التالية: قرر المجلس الموافقة العامة على إقرار جدول الأعمال.

زكّى المجلس النائب راكان النصف وكيلا للشعبة البرلمانية. زكي المجلس النائب د.عودة الرويعي أمين سر للشعبة البرلمانية.

الغانم يترأس إحدى الجلسات

قاعة عبد الله السالم

الموافقة على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم « 33» لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت

انتخب المجلس محمد الهدية أمينًا لصندوق الشعبة بحصوله على 45 صوتًا مقابل 13 صوتًا حصل عليها منافسه د.وليد الطبطبائي.

انتخاب ثلاثة نواب للجنة التنفيذية للشعبة وهم: د.خليل عبد الله بحصوله على 43 صوتًا وعلي الدقباسي وحصل على 32 صوتًا والحميدي السبيعي ونال 24 صوتًا. وافق المجلس على تفويض اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية في إقرار الميزانية للشعبة التي تبدأ من 01/01/2017 إلى 31/12/2017.

وافق المجلس على تفويض اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية في اعتماد ميزانية الشعبة من 01/01/2018 إلى 31/12/2018.

جلسة 24 يناير 2018: لم تعقد جلسة الأربعاء التكميلية لعدم اكتمال النصاب. جلسة 31 يناير 2018: نظر المجلس في جلسة 31 يناير 2018 طلب طرح الثقة في وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية في أعقاب الاستجواب المقدم لها من النواب الحميدي السبيعي وخالد العتيبي ومبارك الحجرف وقدم عشرة أعضاء هم: شعيب المويزري وصالح عاشور ود.عادل الدمخي ود.عبد الكريم الكندري ومحمد هايف والحميدي السبيعي وخالد العتيبي ومبارك الحجرف ونايف المرداس وعبد الله فهاد. وقد انتهت إلى الآتي:

وجدّد مجلس الأمة ثقته بوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح، وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 13 نائبًا وعدم موافقة 29 نائبًا وامتناع 3 من إجمالي النواب الحاضرين البالغ عددهم 45 نائبًا.

جلسة 6 فبراير 2018: بند الأوراق والرسائل الواردة وافق المجلس على الرسالة المقدمة من رئيس اللجنة العضو عبد الله فهاد بإعادة تكليف لجنة المرافق العامة التحقيق في موضوع عجز البنية التحتية لاستيعاب الأمطار نظرًا لانتهاء تكليف اللجنة انتهاء دور الانعقاد الماضي من دون تقديم التقرير والتوصيات للمجلس بسبب تأخر الحكومة في الرد على الاستفسارات وعدم تعاونها.

وافق المجلس على سحب رسالة السيد العضو عمر الطبطبائي التي طالب فيها تكليف الحكومة تشكيل لجنة تحقيق من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية وإدارة شركة (الدرة) وكل من له صلة بنشاط هذه الشركة والمشكلات التي تواجهها. وافق المجلس على الرسالة المقدمة من النائب محمد الدلال بتكليف لجنة البيئة دراسة موضوع حماية الحدائق العامة وتنميتها وتطويرها والوقوف على حقيقة استصدار قرارات لإنشاء مبان في حديقة جمال عبد الناصر بمنطقة الروضة علّى أن تقوم اللجنة بإعداد تقرير بذلك لعرضه على المجلس.

وافق المجلس على الرسالة المقدمة من النواب د.عادل الدمخي ومحمد الدلال ومحمد هايف بتكليف اللجنة التشريعية والقانونية إعداد تقرير بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد فيما يتعلق بمنع تعارض المصالح خلال شهر.

وافق المجلس على الرسالة المقدمة من رئيس لجنة تحسين بيئة الأعمال ليصبح كالتالي (لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة). وافق المجلس على الرسالة المقدمة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بإحالة الاقتراح برغبة للنائب د.حمود الخضير بشأن صرف بدل الإيجار للمطلقة التي لديها أطفال أسوة بالمتزوجات من غير الكويتي إلى لجنة شؤون المرأة والأسرة للاختصاص. رفض المجلس رفع الحصانة عن النائب أحمد نبيل الفضل في القضية رقم (27/2017) جنح مرئي ومسموع ويبلغ القرار إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، حيث جاءت نتيجة التصويت بموافقة 16 عضوًا من 34 إجمالي الحضور.

وافق المجلس تأجيل نظر مقترح قدمه بعض السادة الأعضاء بتكليف لجنة حقوق الإنسان البرلمانية التحقيق في موضوع شركة الدرة لاستقدام العمالة المنزلية وكل من له صلة بالشركة لمدة أسبوعين عملًا بأحكام المادة 76 من اللائحة الداخلية.

وافق بتأجيل أي مقترحات غير مدرجة على جدول الأعمال لمدة أسبوعين عملًا بأحكام المادة [76] من اللائحة الداخلية ومنها طلب النواب إدراج تقرير اللجنة التشريعية والقانونية بشأن تعديل اللائحة الداخلية فيما يتعلق بعدم جواز حبس النواب إلا بعد صدور حكم بات.

وافق المجلس نظر طلب مناقشة وثيقة الإصلاح الاقتصادي والمالي في جلسة 6 مارس المقبل.

وافق على إحالة طلبي مناقشة بشأن البطالة وفرص التوظيف إلى لجنة الإحلال الوظيفي على أن تعد تقريرًا بشأن الموضوع خلال شهر من تاريخه.

وافق المجلس على إحالة طلبات المناقشة التالية إلى اللجان البرلمانية المختصة.

– الإجراءات الحكومية الرسمية الكويتية حول خور عبد الله.

– قرار وزارة الشؤون بوقف المساعدات الاجتماعية.

– ضوابط الإحالة للتقاعد عمومًا وأسباب إحالة عدد 156 مدعيًا عامًا في إدارة التحقيقات.

– الإسراع في تطبيق وتنفيذ قانون العمالة المنزلية.

وافق المجلس على إحالة التقرير التاسع عشر للجنة الإسكانية بشأن التعديلات على قوانين الرعاية السكنية خاصة فيما يتعلق بإسكان المرأة إلى لجنة المرأة والأسرة للاختصاص.

وافق المجلس على ترتيب جدول أعمال جلسة الأربعاء التكميلية كالتالي:

استكمال مناقشة القضية الإسكانية.

واصل المجلس نظر طلبي المناقشة بشأن القضية الإسكانية وانتهى وقت الجلسة قبل استكمال قائمة المسجلين.